

محددات تقارير الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة

مريع سعد هباش

جامعة الملك خالد

محمد سعيد القحطاني

الكلية التقنية بأبها

المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن الاستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة للاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، ومحددات تقارير الاستدامة.

استُخدم أسلوب تحليل المحتوى (المضمون) لجمع البيانات من التقارير السنوية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير الاستدامة.

ضمت عينة الدراسة (181) شركة مدرجة في سوق المال السعودي لعام 2020. توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية كان 22%، هي نسبة منخفضة مقارنة مع الدراسات الأخرى في المملكة وفي الدول الأخرى، كما بلغ مستوى الإفصاحات العامة 34%، فيما بلغ مستوى الإفصاح عن البعد الاقتصادي للاستدامة 32%، في حين لم يتجاوز مستوى الإفصاح عن البعد البيئي للاستدامة 3%، بينما بلغ مستوى الإفصاح عن البعد الاجتماعي للاستدامة 15%. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ولجنة الاستدامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح عن الاستدامة، بينما لم يكن هناك أثر لكل من الأداء المالي ومديونية الشركة وربحية السهم وعمر الشركة ونوع قطاع الشركة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة والخبير المالي في لجنة المراجعة - على الإفصاح عن الاستدامة.

نتائج هذه الدراسة تدعم فروض نظرية أصحاب المصلحة وتقدم نتائج لاختبار محددات تقارير الاستدامة في البيئة السعودية؛ حيث تؤكد الدراسة أن حجم الشركة ووجود لجنة الاستدامة عاملان مؤثران في زيادة الإفصاح عن الاستدامة في الشركات السعودية.

نفذت الدراسة على سنة واحدة، وقد تكون النتائج أكثر موثوقية لو امتدت فترة الدراسة لعدة سنوات.

المصطلحات العلمية: الاستدامة، أبعاد الاستدامة، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، الإفصاحات العامة.

تصنيف JEL: M48, J16

المقدمة

إن نظرة أصحاب المصلحة إلى الشركات لم تعد تقتصر على مقدار ما تحققه هذه المنشآت من أرباح، بل تعدى ذلك إلى ما هو أعم وأشمل، وهو البيئة والمجتمع الذي تعيش

تم تسلم البحث في 2022/6/26، عُدل في 2022/8/9، أُجيز للنشر في 2022/8/22.

فيه هذه المنشآت؛ إذ تبين أن الربح وحده لا يحقق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، ولا يضمن استدامة البيئة المحيطة لاستمرار عمل هذه الشركات، كما أنه قد لا يحقق تكاملاً اقتصادياً ملائماً لاستمرار واستدامة الشركة والشركات الأخرى التي ترتبط بها ارتباطاً غير مباشر (أبو الهيجاء، 2019). ونظراً لكثرة ضغوط أصحاب المصلحة على الشركات للإفصاح عن أدائها البيئي، والاجتماعي، إلى جانب أدائها الاقتصادي، وتحمل مسؤولياتها أمام المجتمع المحيط بها، أصبح على عاتق كل شركة - بجانب تخطيطها لتحقيق الأرباح الممكنة - أن تخطط لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية من خلال وضع الخطط والبرامج التي تسهم بشكل فعال في علاج المشكلات البيئية، والاجتماعية، في المجتمع المحيط بها؛ وعليه فقد اتجهت عديد من الشركات إلى تبني إستراتيجيات تقارير الاستدامة، وكان قد صدرت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في عام 2016، وأخذت بعض الشركات بتطبيق تلك المبادرة إيماناً منها بأهميتها ومسؤوليتها أمام مجتمعتها.

يمكن تعريف الاستدامة بأنها مجموعة الممارسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تقوم بها الشركات لتلبي حاجات أصحاب المصلحة الحاليين وتوقعاتهم دون إلحاق الضرر باحتياجات الأجيال القادمة وتوقعاتها. وتحتوي تقارير الاستدامة على مؤشرات عن الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة التي يجب على كل شركة أن تقوم بها. وهناك عديد من الدوافع التي تعمل على تحفيز الشركات نحو الإفصاح عن الاستدامة، وتتمثل هذه الدوافع في: جذب استثمارات جديدة، وتعزيز الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وتعزيز سمعة الشركة، والرغبة في أداء أفضل في ظل وجود المخاطر التي تحيط بالشركة، وفتح أسواق جديدة، وتحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة، والرغبة في الالتزام بالقوانين والتشريعات لتجنب المساءلة والعقاب لاعتبارات مجتمعية وأخلاقية.

وفي بعض الدول المتقدمة هناك تزايد في الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ولكنه ما زال يتم على أساس طوعي، في حين أن هناك بعض الدول تسعى إلى سن معايير وقوانين تلزم الشركات الإفصاح عن تلك التقارير وفقاً لمعايير موحدة، كما في المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما أن هناك دولاً أخرى؛ مثل فرنسا، والدنمارك، والسويد، واليابان، وسنغافورة، والهند، قد تبنت قوانين تلزم الشركات الإفصاح عن أدائها من خلال تقارير الاستدامة، سواء كانت هذه التقارير مستقلة أو ملحقة بالتقارير المالية أو بتقارير مجلس الإدارة. كما فرضت هذه الدول مجموعة من التشريعات لضمان سلامة هذه التقارير؛ مثل ضرورة توكيدها من مراجع متخصص، في حين فرضت بعض الدول عقوبات مالية؛ كما في فرنسا (يونس، 2021).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

وفي المملكة العربية السعودية وتحقيقاً للرؤية الطموحة 2030، هناك اهتمام كبير بموضوع الاستدامة، وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، بما يتفق مع أبعاد الاستدامة للشركات، وهي: العدالة الاجتماعية، والنزاهة الاقتصادية، والسلامة البيئية (المعايير الوطنية للاستدامة، وزارة التجارة، 2018). وكانت المملكة قد أعلنت عن (13) برنامجاً لتحقيق تلك الرؤية، تهدف إلى زيادة وعي الشركات بمفهوم الاستدامة بأبعاده الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وضرورة الإفصاح عنه في تقاريرها، وبما أن المملكة إحدى الدول الكبرى المصدرة للنفط، وإحدى دول مجموعة العشرين (G20) الأعلى اقتصاداً في العالم كان من أهداف رؤية 2030 تأكيد المحافظة على مواردها من خلال عديد من البرامج والخطط التي تهدف إلى تخفيض مستويات التلوث وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة، بالإضافة إلى تأكيد المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية في تنمية المجتمع من خلال البرامج، والخطط الاجتماعية، والمبادرات التطوعية، والخيرية (Alotaibi, 2020).

وعلى الرغم من تلك الجهود فإن الإفصاح عن تقارير الاستدامة ما زال أمراً اختيارياً في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لعدم وجود قانون أو معيار يلزم الشركات السعودية المدرجة بالإفصاح عن الاستدامة بأبعاده الثلاثة، بالإضافة إلى عدم وجود مؤشر للإفصاح عن الاستدامة في هذه الشركات، وإنما هناك اجتهاد من بعض الشركات في الإفصاح الطوعي عن بعض متطلبات الاستدامة في التقارير المالية أو تقارير مجلس الإدارة، مثل شركة (أرامكو السعودية)، وشركة (سابك)، والشركة السعودية للكهرباء، وشركة الاتصالات السعودية (STC)، ومن ثم، فإن مستوى الإفصاح عن الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة منخفض جداً، كما أن هناك تبايناً في مستوى الإفصاح عن الاستدامة بين القطاعات، واختلافاً في جودة المعلومات المفصّل عنها، ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الرئيسيين الآتيين:

- ما مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة؟
- ما محدّدات تقارير الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة؟

أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، من خلال استخدام إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI, 2016)؛ ومن ثم دراسة أهم المحدّدات التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن الاستدامة والتي تعد ذات أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة.

وتعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقارير الاستدامة في بعض الدول المتقدمة، بينما لا يزال هذا الاهتمام محدوداً في الدول العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية؛ حيث لا يوجد دراسة سابقة على الشركات السعودية تناولت مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة للاستدامة، في جميع الشركات السعودية المدرجة بمختلف القطاعات، ثم اختبرت محددات ذلك الإفصاح.

يمثل قياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة ومحدداته أهمية خاصة للشركات السعودية، ولا سيما في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وعضويتها ضمن مجموعة العشرين (G20)، بالإضافة إلى حاجة هذه الشركات إلى تحسين أدائها وصورتها العامة، وتحقيق ميزة تنافسية؛ مما يدفعها إلى توفير تقارير الاستدامة، التي تنعكس إيجاباً على الشركة، والمستثمرين، وأصحاب المصلحة والاقتصاد الوطني عامة.

أهداف الدراسة

وتبعاً لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، من خلال استخدام إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI, 2016)؛ ومن ثم دراسة أهم المحددات التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن الاستدامة والتي تعد ذات أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة. وتحديداً تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1 - تعرّف مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة.
- 2 - تعرّف أثر خصائص الشركة على أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، المتمثلة في: حجم الشركة، والأداء المالي، ومديونية الشركة، وربحية السهم، وعمر الشركة، ونوع قطاع الشركة.
- 3 - تعرّف أثر خصائص مجلس الإدارة على أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، المتمثلة في: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، والخبير المالي في لجنة المراجعة، ولجنة الاستدامة.

الدراسات السابقة وفروض الدراسة

الدراسات التي تناولت محددات تقارير الاستدامة في المملكة العربية السعودية

هدفت دراسة Alotaibi (2020) إلى فحص محددات الإفصاح عن الاستدامة البيئية للشركات السعودية المدرجة. واستُخدم عاملان رئيسيان من العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الاستدامة، وهما: خصائص الشركة (الحجم، والعمر، والربحية، ونوع الصناعة، والرافعة المالية)، وخصائص مجلس الإدارة (الحجم، والاستقلالية، وعدد الاجتماعات). واستخدمت

هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى من أجل جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، البالغ عددها (119) شركة بين عامي 2015 و2017. واستُخدمت تقارير المبادرة العالمية GRI (G.4) الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2013 لفحص هذه التقارير السنوية فيما يتعلق بالإفصاح عن الاستدامة البيئية. وتوصلت الدراسة إلى أن نوع الصناعة، وربحية الشركة، وحجم الشركة، وعمر الشركة، محدّدات لها أثر إيجابي على الإفصاح عن الاستدامة البيئية في الشركات السعودية.

وهدفّت دراسة عبدالحليم وأحمد (2017) إلى معرفة مدى إفصاح الشركات السعودية عن الاستدامة. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية المنشورة لعينة من الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (141) شركة من الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من 2013 إلى 2015. وأجريت دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة مكونة من (93) مفردة من المديرين الماليين، ومعدّي التقارير المالية، والمستثمرين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ومراقبي الحسابات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السعودية تفصح عن الاستدامة في تقاريرها السنوية، ولكن ليس في تقارير مستقلة عن الاستدامة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة للشركات السعودية محل الدراسة. كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين التزام الشركات السعودية بالإفصاح المحاسبي عن الاستدامة وكل من حجم الشركة، وربحية الشركة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، بينما كانت العلاقة سلبية بين درجة الرفع المالي والإفصاح المحاسبي عن الاستدامة.

في حين هدفت دراسة قنديل (2016) إلى تقييم مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن الاستدامة. كما هدفت أيضاً إلى فحص تأثير حجم الشركة، والربحية، والرفع المالي، وعمر الشركة، والقطاع الصناعي، على الإفصاح عن الاستدامة. وحسب مؤشر الإفصاح عن الاستدامة وأجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (54) شركة صناعية مدرجة بسوق المال السعودي لعام 2014. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الاستدامة كان منخفضاً نسبياً، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، وعمر الشركة على الإفصاح عن الاستدامة. وأن اختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة يؤدي إلى تباين في مستوى الإفصاح عن الاستدامة وعن البعد البيئي للاستدامة دون أن يؤثر في مستوى الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

وهدفّت دراسة مليجي (2015) إلى فحص مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والحوكمة) والعوامل المؤثرة فيه، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعينة مكونة من (143) شركة من الشركات المسجلة في السوق المالية السعودية خلال الفترة من 2012 إلى 2014، وتوصلت الدراسة إلى

وجود انخفاض في مستوى الإفصاح عن الاستدامة للشركات السعودية محل الدراسة. بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وكل من حجم الشركة، وربحيته، ومصروفات البحوث والتطوير، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضائه، وجودة لجان المراجعة، وكذلك وجود علاقة ارتباط سلبية وجوهرية بين الإفصاح عن الاستدامة والملكية العائلية.

الدراسات التي تناولت محددات تقارير الاستدامة في بعض الدول العربية

هدفت دراسة الججاوي والخفاجي (2020) إلى معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن أنشطتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، ومعايير الحوكمة، لتحقيق مسؤوليتها تجاه المجتمع وفقاً لمنظور الاستدامة. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى؛ ومن ثم بناء مؤشر لقياس مدى التزام الشركات العراقية (وهي عينة مكونة من 4 شركات تمثل 4 قطاعات) بالإفصاح عن الاستدامة من 2014 إلى 2015. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام الشركات العراقية (عينة الدراسة) بالإفصاح عن الاستدامة وفقاً لمعايير GRI كانت ضعيفة وبنسبة 29%؛ وذلك لضعف إفصاح الشركات عن أغلب المؤشرات؛ مما نتج عنه ضعف مساهمة الشركات العراقية عينة الدراسة في تحقيق الاستدامة.

وهدفت دراسة أبو الهيجاء (2019) إلى تعرّف مستوى الإفصاح عن الاستدامة وعناصرها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما هدفت إلى دراسة أثر كل من إجمالي أصول الشركة، وصافي المبيعات، وصافي الأرباح، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، وعمر الشركة، ومكان عملها، ونوع النشاط الصناعي الذي تنتمي له الشركة على مستوى الإفصاح. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، للتقارير السنوية للشركات المكونة لعينة الدراسة البالغ عددها (50) شركة لعام 2017، من خلال مؤشر إفصاح مبني على معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير. توصلت الدراسة إلى أن إجمالي الأصول، وصافي المبيعات، وصافي الأرباح، ونوع النشاط الصناعي الذي تنتمي له الشركة، أثر معنوي على مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة، بينما كان لعمر الشركة أثر معنوي على العناصر الاقتصادية، والبيئية للاستدامة، ولم يكن له أي أثر معنوي على العناصر الاجتماعية أو على عناصر الاستدامة.

في حين هدفت دراسة تلاولة وجودة (2016) إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لعام 2015، البالغ عددها (45) شركة، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة وحجم الشركة، في حين وجدت علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح وعمر الشركة، بالإضافة إلى وجود فروق في مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة للشركات تبعاً للقطاع الاقتصادي.

الدراسات التي تناولت محددات تقارير الاستدامة في بعض الدول الأجنبية

هدفت دراسة (Spallini *et al.* (2021) إلى قياس اتساع المعلومات غير المالية في تقارير الاستدامة، وربطها ببعض المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات؛ مثل وجود لجنة داخلية للاستدامة، ووجود مديرات نساء في مجلس الإدارة، وخصائص التقرير، وخصائص الشركة، وعدد الموظفين، والإيرادات، والعائد على الأصول. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات، وشملت الدراسة (134) شركة إيطالية لعام 2018، وبناء مؤشر بالاعتماد على معايير GRI. توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في سلوكيات الشركات فيما يتعلق بسياسات الاستدامة. كما توصلت إلى وجود ارتباطات إيجابية للجنة الاستدامة، وحجم الشركة على الإفصاح عن تقارير الاستدامة. بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية للربحية على الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

وهدف دراسة (Lestari and Vadila (2020 إلى تحليل تأثير حجم الشركة، والأداء المالي على الإفصاح عن تقارير الاستدامة على شركات القطاع غير المالي المدرجة في بورصة إندونيسيا وعددها (42) شركة من 2017 إلى 2018. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من بورصة إندونيسيا. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة، والأداء المالي ليس لهما تأثير على الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

بينما هدفت دراسة (Nguyen and Nguyen (2020 إلى معرفة العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الاستدامة في الشركات الفيتنامية. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وتضمنت عينة الدراسة (120) شركة صناعية مدرجة في سوق الأوراق المالية الفيتنامي في عام 2019. توصلت الدراسة إلى أن خمسة متغيرات لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الإفصاح عن الاستدامة للشركات الصناعية، بما في ذلك حجم الشركة، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية، والعائد على حقوق الملكية، والرافعة المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن ملكية الدولة وملكية المديرين لهما تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الإفصاح عن الاستدامة.

في حين هدفت دراسة (Giannarakis *et al.* (2020 إلى معرفة أثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح عن الاستدامة البيئية. وتتمثل هذه الخصائص في الآتي: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، ووجود لجنة استدامة، وصغر عمر المدير. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، واختبرت الفروض باستخدام نموذج Logit لعينة مكونة من (278) شركة مدرجة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2018 من ضمن أكبر 500 شركة. توصلت الدراسة إلى أن صغر عمر المدير له تأثير سلبي على الإفصاح عن الاستدامة البيئية، بينما استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها أثر إيجابي على الإفصاح عن الاستدامة البيئية.

وهدفت دراسة Chersan *et al.* (2019) إلى معرفة العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن تقارير الاستدامة للشركات المتداولة في المملكة المتحدة والمنشورة في قاعدة بيانات الإفصاح عن الاستدامة في GRI. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لعينة مكونة من (196) شركة في المملكة المتحدة لعام 2016. توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية تميل أكثر إلى نشر تقارير الاستدامة باستخدام معايير GRI، مقارنة بشركات قطاع الخدمات. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة مباشرة وقوية بين حجم الشركة، والتدفق النقدي الحر للسهم والإفصاح عن تقارير الاستدامة GRI.

وهدفت دراسة Dissanayake *et al.* (2018) إلى معرفة أثر خصائص الشركة على تقارير الاستدامة في الشركات المدرجة في البورصة في سريلانكا. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى وأسلوب التحليل الإحصائي لتحليل تقارير الاستدامة لـ (84) شركة مدرجة في البورصة من 2012 إلى 2015. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة، له أثر على تقارير الاستدامة في الشركات السريلانكية.

بينما هدفت دراسة Mahmood *et al.* (2018) إلى معرفة تأثير خصائص حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ووجود نساء في مجلس الإدارة، ولجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات) على الإفصاح عن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. جمعت البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة من بين أفضل (100) شركة مدرجة في بورصة باكستان للفترة من 2012 إلى 2015. قام الباحثون بجمع البيانات النوعية من خلال مقابلات مع خمسة من أعضاء مجلس إدارة شركات مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ولجنة المسؤولية الاجتماعية يرتبطان ارتباطاً إيجابياً مهماً بكل من الاستدامة وأبعادها الثلاثة.

في حين هدفت دراسة KKill and Kuzey (2017) إلى تعرّف ممارسات الإفصاح عن الاستدامة في الشركات التركية غير المالية. كما هدفت إلى فحص العوامل المؤثرة في الإفصاح عن تقارير الاستدامة. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لتقارير (229) شركة تركية غير مالية مدرجة في بورصة إسطنبول من 2004 إلى 2015. توصلت الدراسة إلى أن عدداً متزايداً من الشركات تفصح عن الاستدامة في تقارير استدامة مستقلة، حتى وصلت في عام 2015 إلى (27) تقريراً، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات في تركيا أصبحت على وعي متزايد بأهمية تقارير الاستدامة، مع ارتفاع نسبة الشركات التي لم تفصح عن تقارير الاستدامة. وبينت الدراسة أن لجنة الاستدامة، ونوع الصناعة، وحجم الشركة، والربحية لها تأثير إيجابي على تقارير الاستدامة.

وهدفت دراسة Bhatia and Tuli (2017) إلى فحص العلاقة بين خصائص الشركات وتقارير الاستدامة. استخدمت الدراسة أسلوب تحليل محتوى لـ (158) شركة هندية مختارة من بين أكبر (200) شركة هندية من 2010 إلى 2011. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير،

والعمر الأكبر، والتي لديها عمليات متعددة الجنسيات، وتنتمي إلى قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع صناعة النفط والغاز، لديها إفصاح كبير عن الاستدامة.

تباينت نتائج الدراسات السابقة في مستوى الإفصاح عن الاستدامة على نحو ما هو موضح في الجدول (6)، وتباينت الدراسات في اتجاهات التأثير لمحددات الاستدامة التي تم استعراضها، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها تفاوت سنوات تطبيق الدراسات واختلاف قطاعات الشركات التي تمت دراستها، بالإضافة إلى كون الإفصاح عن الاستدامة يعد إلزامياً في بعض البلدان. وتعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقارير الاستدامة في بعض الدول المتقدمة، في حين لا يزال هذا الاهتمام محدوداً في المملكة العربية السعودية؛ حيث تناولت بعض الدراسات الاستدامة عن البعد البيئي فقط، وبعضها عن البعد الاجتماعي، والبعض الآخر تناول الاستدامة في بعض القطاعات، كما تناول بعضها الشركات غير المالية فقط، ومن هنا تأتي المحاولة في سد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة في تقارير الاستدامة، من خلال معرفة مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة للاستدامة، في جميع الشركات السعودية المدرجة في مختلف القطاعات لعام 2020، ومحددات ذلك الإفصاح. وإجمالاً فإن هذه الدراسة ستقدم إضافة علمية إلى جانب الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

- 1 - اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات السعودية المدرجة (المالية وغير المالية) في مختلف القطاعات وعددها 181 شركة.
- 2 - أنها لأول مرة تختبر المتغيرات الآتية: الخبير المالي في لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، وربحية السهم.
- 3 - أنها استخدمت مؤشرات التقارير العالمية لإعداد التقارير G.4 (GRI, 2016) والتحديثات الأخيرة التي طرأت عليها حتى عام 2020.
- 4 - هذه الدراسة تعد أحدث دراسة - بحسب علم الباحث - في ظل رؤية المملكة 2030 التي صدرت في عام 2016، وبعد اعتماد المعايير الدولية IFRS في عام 2017، وبعد التحديثات الكبيرة التي طرأت على لائحة حوكمة الشركات في عام 2017.

فروض الدراسة

تعد نظرية أصحاب المصلحة واحدة من أكثر النظريات السائدة والمستخدمة على نطاق واسع في الدراسات السابقة لتوضيح ممارسات الإفصاح عن تقارير الاستدامة (Dissanayake et al., 2018). وتركز هذه النظرية على علاقة الشركة بكل فئة من أصحاب المصلحة على حدة، وأخذ مصلحة كل منهم في الاعتبار؛ بمعنى أن يراعى تعدد مصالح تلك الفئات، على الرغم من تعارضها وتضاربها؛ نظراً لتعدد وجهات النظر فيما بينها نحو نشاط الشركة، وتختلف أنماط العقد الاجتماعي وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة (Fola and Laka, 2021).

كما تقترح نظرية أصحاب المصلحة أن أصحاب المصلحة المحتملين يشملون المساهمين والدائنين والموردين والمديرين والعملاء والمنافسين والموظفين وأسر الموظفين ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية والجمعيات الخيرية المحلية والأجيال القادمة تؤثر جميعها على الإفصاح عن الاستدامة في الشركة (Nguyen and Nguyen, 2020).

كشفت الدراسات السابقة عن بعض المحددات أو العوامل التي يمكن أن تؤثر على الإفصاح عن تقارير الاستدامة. فعلى سبيل المثال، أفصح عن عدة محددات بشكل متكرر، بما في ذلك خصائص الشركة، وخصائص مجلس الإدارة، ومن الأمثلة على خصائص الشركة: حجم الشركة (مليجي، 2015؛ Alotaibi, 2020)، الأداء المالي (Lestari and Vadila, 2020)، مديونية الشركة (Chersan *et al.*, 2019)، ربحية السهم (شاهين وآخرون، 2019)، عمر الشركة (قنديل، 2016؛ Bhatia and Tuli, 2017)، نوع قطاع الشركة (Sinaga and Fachrurrozie, 2017)، ومن الأمثلة على خصائص مجلس الإدارة: استقلالية مجلس الإدارة (عبدالحليم وأحمد 2017؛ Pasko *et al.*, 2021)، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة (حامد وآخرون، Madi *et al.*, 2020)، الخبرة المالي في لجنة المراجعة (حامد وآخرون، 2020؛ Biçer & Feneir, 2019)، لجنة الاستدامة (Giannarakis *et al.*, 2020؛ KKIII and Kuzey, 2017)، وستستعرض بعض أهم محددات تقارير الاستدامة التي وردت في الدراسات السابقة مع ربطها بنظرية أصحاب المصلحة للوصول إلى فروض الدراسة:

1- حجم الشركة

إن حجم الشركة من أكثر العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وتتبع أهمية هذا العامل من خلال ميل الشركات الكبيرة الحجم إلى إشراك أصحاب المصلحة في أنشطتها (Spallini *et al.*, 2021؛ Alotaibi, 2020) وتكون الشركات الكبيرة الحجم عرضة لضغوط أكثر من الشركات الصغيرة الحجم من جانب العديد من أصحاب المصلحة؛ ومن ثم تقوم الشركات الكبيرة الحجم بزيادة درجة الإفصاح في محاولة منها؛ لتخفيف تلك الضغوط، على العكس بالنسبة للشركات الصغيرة الحجم؛ لأن زيادة درجة الإفصاح قد يعرض مركزها المالي للخطر مقارنة بالشركات الكبيرة الحجم (عبدالحليم وأحمد، 2017؛ Geerts *et al.*, 2021). كما أن حجم الشركة له تأثير إيجابي على الإفصاح عن تقارير الاستدامة؛ لأن الشركات الكبيرة الحجم تقع تحت نظر أصحاب المصلحة؛ مما يجعل أنشطتها أكثر وضوحاً للجمهور، والوكلاء الخارجيين، والحكومات (مليجي، 2015). واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة؛ فإن الشركات الكبيرة الحجم تميل إلى الإفصاح عن تقارير الاستدامة لتخفيف ضغوط أصحاب المصلحة من خلال توافر الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعدها على إعداد تقارير الاستدامة ونشرها.

H.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

2 - الأداء المالي

إن الشركة التي تحقق أداء مالياً عالياً يصبح لديها حافز إلى أن تميز نفسها عن الشركات الأخرى من ناحية، وأن تتمكن من الحصول على الأموال التي تريدها بأفضل شروط ممكنة من ناحية أخرى؛ لذا تعد تقارير الاستدامة الطريق الأفضل لتحقيق هذا الهدف؛ إذ إن الشركات التي تحقق أداء مالياً عالياً سوف تفصح عن المزيد من المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ من أجل تعزيز انطباعات أصحاب المصلحة عنها؛ ومن ثم تدعيم قيمتها في السوق (قنديل، 2016). كما أن الأداء المالي العالي يقيس قدرة الشركة على جني الأرباح؛ من أجل زيادة قيمة المساهمين؛ ومن ثم، فإنه إذا كانت الشركة ذات أداء مالي عال، فهناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي الشركة؛ بحيث يمكن للشركات تحمل تكلفة الإفصاح (Onwuka, 2021). وقد تواجه الشركات ذات الأداء المالي الأضعف ضغوطاً أكبر من جانب أصحاب المصلحة؛ ومن ثم قد تشارك بشكل أكثر فاعلية في إعداد تقارير الاستدامة للتخفيف من تهديدات الشرعية التي تشير إلى وجود علاقة سلبية بين الأداء المالي والإفصاح عن الاستدامة (Lestari and Vadila, 2020; KKIII and Kuzey, 2017). واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن الشركات ذات الأداء المالي العالي تميل إلى أن تفصح عن تقارير الاستدامة لزيادة ثروة المساهمين، وزيادة قيمتها السوقية، وتخفيف ضغوط أصحاب المصلحة بالمشاركة في إعداد تقارير الاستدامة ونشرها.

H.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المالي على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

3 - مديونية الشركة

المديونية هي مقياس يستخدم لتحديد مستوى دين الشركة بالنسبة لقيمة حقوق الملكية أو الأسهم، ومن منظور نظرية أصحاب المصلحة، فإن الشركات ذات المديونية المرتفعة تقدم المزيد من الإفصاحات الطوعية للدائنين للوفاء بمتطلباتهم من البيانات اللازمة وتقليل تكلفة رأس المال، ويرى Chersan *et al.* (2019) أنه يمكن استخدام تقارير الاستدامة لإضفاء الشرعية على أنشطة الشركات تجاه الدائنين والمساهمين. في حين أكدت دراسة Indrianingsih and Agustina (2020) أن لمديونية الشركة تأثيراً سلبياً على الإفصاح عن تقرير الاستدامة. واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة نفترض أن الشركات ذات المديونية العالية من المحتمل أن تزيد من الإفصاحات عن الاستدامة لتوفير المعلومات لأصحاب المصلحة، ومن المتوقع أن يكون لدى هذه الشركات ممارسات أفضل للإنفاق على الاستثمار لتلبية متطلبات المعلومات الخاصة بالمقرضين. لذلك ترى نظرية أصحاب المصلحة أن الشركات المرتبطة بالدائنين بشكل أكبر تكون أكثر عرضة للضغط من قبلهم لتقديم تقارير استدامة وإفصاحات طوعية أكثر وفقاً لسياسات المقرضين.

H.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمديونية الشركة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

4 - ربحية السهم

ربحية السهم تعدّ أحد أهم العوامل التي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن الاستدامة وأبعادها؛ لأن الشركة تسعى إلى تحقيق أعلى قيمة؛ ومن ثم، فإن أصحاب المصلحة يرغبون في الحصول على عائد أعلى من الاستثمار في الشركات، وقد أكدت دراسة شاهين وآخرين (2019) على أنه يوجد أثر إيجابي لربحية السهم على الإفصاح الاقتصادي. ويمكن القول: إن الشركات التي ربحية أسهمها منخفضة قد لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة، وفي المقابل قد ترى بعض الشركات التي ربحية أسهمها عالية زيادة الإفصاح عن معلومات الاستدامة لزيادة قيمة الشركة وتحسين سمعتها وزيادة ثروة المساهمين وأصحاب المصلحة. واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن الشركات التي ربحية أسهمها عالية قد تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة؛ لزيادة قيمتها السوقية وزيادة ثروة أصحاب المصلحة، وتؤثر إيجابياً في زيادة الإفصاح عن الاستدامة.

H.4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية السهم على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

5 - عمر الشركة

قد يكون عمر الشركة محدداً مهماً، يؤثر على الإفصاح عن تقارير الاستدامة؛ إذ من المرجح أن تميل الشركات الأقدم والأكثر رسوخاً إلى المزيد من الإفصاح عن معلومات الاستدامة نظراً لخبرتها الطويلة في إعداد التقارير (Dissanayake et al., 2016). وأكدت دراسة كل من قنديل (2016) وBhatia and Tuli (2017) أن عمر الشركة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. كما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين عمر الشركة والإفصاح عن الاستدامة (تلاوة وجودة، 2016). ومن خلال نظرية أصحاب المصلحة يُفترض أن الشركات الأقدم والأكثر خبرة ستقدم المزيد من معلومات عن الاستدامة؛ حفاظاً على سمعتها ولأنها تسعى إلى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتوقعاتهم من خلال تقارير الاستدامة.

H.5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر الشركة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

6 - نوع قطاع الشركة

يعدّ نوع قطاع الشركة من أهم العوامل التي يتوقف عليها الإفصاح عن الاستدامة، ويرى Onwuka (2021) أن الشركات التي تعمل في قطاع الصناعات الحساسة بيئياً؛ مثل

الكيمويات والبناء والمزارع والنقل والتعدين والنفط والمنتجات الصناعية، تواجه ضغطاً أكبر من أصحاب المصلحة للإفصاح عن المعلومات البيئية أكثر من تلك الموجودة في قطاع الصناعات الأقل حساسية (البنوك والمنتجات الاستهلاكية)؛ لأن أنشطة الشركات في قطاع الصناعات الحساسة بيئياً تميل إلى أن يكون لها تأثير أكبر على البيئة؛ ومن ثم تسعى إلى المشاركة في إعداد تقارير الاستدامة؛ من أجل الاستجابة لضغوط أصحاب المصلحة؛ مما يزيد من التحسين في سمعتها وقدرتها التنافسية؛ ومن ثم تعظيم ربحيتها. كما أن الشركات التي تعمل في قطاع الصناعات العالية المخاطر أكثر عرضة لنشر تقارير الاستدامة باستخدام إطار GRI لإضفاء الشرعية على وجودها (Sinaga and Fachrurrozie, 2017). وتوصلت دراسة Raquiba and Ishak (2020) إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين إعداد تقارير الاستدامة ونوع قطاع الشركة. واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن الشركات الحساسة بيئياً تميل إلى الإفصاح عن تقارير الاستدامة استجابةً لضغوط أصحاب المصلحة وتفعيلاً لدورها في المحافظة على البيئة وتحسين سمعتها وزيادة قيمتها السوقية.

H.6: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع قطاع الشركة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

7 - استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

إن وجود مجلس إدارة مستقل بوصفه جزءاً من تنفيذ الحوكمة الرشيدة للشركات سيشجع على إمكانية قيام الشركات بمزيد من الإفصاحات لأصحاب المصلحة؛ مثل الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وبالإشارة إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن الشركات ترغب في تلبية توقعات أصحاب المصلحة من خلال إعداد تقارير الاستدامة التي تصف أنشطة الشركات في مجال المجتمعات المحيطة بها (Sinaga and Fachrurrozie, 2017). وتوصلت دراسة كل من (عبدالحليم وأحمد 2017)؛ و (Hidayah et al., 2019)؛ (Indrianingsih and Agustina, 2020) إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها آثار إيجابية على الإفصاح عن تقارير الاستدامة، بينما لم يجد Giannarakis et al. (2020) أي تأثير كبير لنسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستويات الإفصاح عن الاستدامة. واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تزيد من تمثيل أصحاب المصلحة في الإدارة والرقابة على الشركة؛ ومن ثم تزيد من فرصة تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة والمحافظة على مصالحهم وتؤثر إيجابياً في زيادة الإفصاح عن الاستدامة.

H.7: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

8 - استقلالية أعضاء لجنة المراجعة

تعدّ لجنة المراجعة إحدى أهم ركائز حوكمة الشركات، وهي تتكون من عدة خصائص، منها استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، (Madi et al., 2014)، وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية لعام 2017 أنه يجب على جميع الشركات أن يكون لديها لجنة مراجعة، وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين فيها عن واحد من إجمالي عدد الأعضاء. وتعدّ استقلالية أعضاء لجنة المراجعة من العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري عن المعلومات؛ وذلك لدورهم الكبير في التأثير على مجلس الإدارة للإفصاح عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وأكد حامد وآخرون (2020) دور استقلال لجنة المراجعة في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية. كما وجد علاقة إيجابية ومهمة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وجودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات. وأكدت دراسة عبدالمجيد (2016) أنه يوجد أثر إيجابي لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح البيئي. كما أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الطوعي للشركة (Madi et al., 2014). واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تزيد من رغبة إدارة الشركات في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتوقعاتهم وتؤثر إيجابياً في زيادة الإفصاح عن الاستدامة.

H.8: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

9 - الخبير المالي في لجنة المراجعة

تعدّ الخبرة المالية إحدى الخصائص المهمة في لجنة المراجعة؛ نظراً لأن العديد من المشكلات المحاسبية التي تتطلب من لجنة المراجعة القيام بحلها تعتمد على الحكم الشخصي الذي يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والمراجعة، وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية لعام 2017 أنه يجب أن يكون هناك خبير مالي واحد على الأقل في لجنة المراجعة، وقد يكون له أثر في أن تفصح الشركات عن الاستدامة؛ لما يتمتع به الخبير المالي من خبرة مالية، قد تساعد في توجيه أعضاء لجنة المراجعة بوصفها أحد مكونات لجان مجلس الإدارة في الإفصاح عن الاستدامة. وأكدت دراسة Liu (2015) أن الخبرة المالية في لجنة المراجعة تؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما أكدت دراسة عبدالمجيد (2016) أنه يوجد أثر للخبير المالي في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح البيئي. في المقابل، أكدت دراسة حامد وآخرين (2020) أنه لا يوجد أثر للخبرة المالية في لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري. واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، فإن الخبير المالي في لجنة المراجعة يزيد من رغبة إدارة الشركات في وجود خبير يُميز احتياجات أصحاب المصلحة وتوقعاتهم والمحافظة على مصالحهم ويؤثر إيجابياً في زيادة الإفصاح عن الاستدامة.

H.9: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبير المالي في لجنة المراجعة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

10 - لجنة الاستدامة

تعمل الشركات على تطوير لجان الاستدامة للشركات بوصفها عنصراً من عناصر هياكل حوكمة الشركات لديها من أجل معالجة مخاطر الاستدامة وتوفير الفرص، ويؤدي وجود لجان الاستدامة إلى تحسين الإفصاح عن الاستدامة؛ لأن هذه اللجان ستركز على قضايا الاستدامة، وانسجاماً مع نظرية أصحاب المصلحة، فإن وجود لجنة الاستدامة يوضح توجه المسؤولية الاجتماعية للشركات والتزام الشركات تجاه أصحاب المصلحة؛ ومن ثم يمكن أن يكون وجود مثل هذه اللجنة بمثابة وكيل لتحسين تكامل مسائل الاستدامة، التي بدورها تولي أهمية أكبر لتقارير الاستدامة (Giannarakis *et al.*, 2020; KKill and Kuzey, 2017). كما أن وجود لجنة الاستدامة للشركات يعزز جودة تقارير الاستدامة، كما يعزز الأداء الاجتماعي والبيئي للشركة، ويؤثر بشكل كبير على الطلب على الضمان الخارجي الطوعي. بالإضافة إلى أن وجود لجنة الاستدامة في الشركة يحدد مدى نجاح الشركة في نشر تقرير استدامة مستقل؛ لأن لها دوراً في تخطيط أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والإشراف على تنفيذها (Hidayah *et al.*, 2019; Nazari *et al.*, 2015). ويؤكد Michelin and Parbonetti (2012) على أن لجان الاستدامة في الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح الاجتماعي، الذي يتضمن معلومات تتعلق بممارسات العمل، وحقوق الإنسان، والصحة والسلامة، ومسؤولية المنتج. يتضح مما سبق واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة فإن الشركات التي لديها لجان استدامة ستكون على استعداد لنشر تقارير استدامة مستقلة نتيجة للقيام بدورها تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، واهتمامها بقضايا الاستدامة.

H.10: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة الاستدامة على الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات السعودية (المالية وغير المالية) المدرجة في سوق المال السعودي، التي تتمثل في عشرين قطاعاً وفقاً لأحدث تصنيف لهيئة السوق المالية السعودية لعام 2020، وقد بلغ عدد الشركات في هذه القطاعات التي تمثل مجتمع الدراسة (191) شركة.

استبعدت الشركات التي توقفت كلياً عن العمل، أو أوقفت تداول أسهمها، أو أدمجت في شركات أخرى؛ وبذلك أصبح مجتمع الدراسة التي تنطبق عليها الشروط (181) شركة.

بني مؤشر الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإفصاحات العامة للاستدامة؛ وذلك بغرض جمع بيانات أبعاد الاستدامة الكلية، وقياس مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية في الشركات السعودية المدرجة، وبالتالي دراسة محددات ذلك الإفصاح وتحليلها. ويحتوي مؤشر قياس مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية على (145) عنصراً على نحو ما هو موضح بجدول (1):

جدول 1

المؤشرات المستخدمة كأداة لجمع بيانات مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية

م	البعد	عدد المؤشرات
1	الإفصاحات العامة للاستدامة	56
2	البعد الاقتصادي للاستدامة	17
3	البعد البيئي للاستدامة	32
4	البعد الاجتماعي للاستدامة	40
	مجموع مؤشرات أبعاد الاستدامة الكلية	145

جمعت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة، التي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، وذلك من خلال التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير الاستدامة المنشورة من قبل الشركات السعودية المدرجة.

نموذج الدراسة وقياس المتغيرات

استخدمت الدراسة النماذج الرياضية الآتية لاختبار الفروض والإجابة عن أسئلة الدراسة، وجدول (2) يوضح طرق قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

$$\begin{aligned}
 TOTSUS = & \beta_0 + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} \\
 & + \beta_6 INDU_{i,t} + \beta_7 BRDIND_{i,t} + \beta_8 ACIND_{i,t} + \beta_9 EXPR_{i,t} + \beta_{10} CSRSUS_{i,t} \\
 & + \varepsilon_{i,t} \\
 ECSUS = & \beta_0 + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} \\
 & + \beta_6 INDU_{i,t} + \beta_7 BRDIND_{i,t} + \beta_8 ACIND_{i,t} + \beta_9 EXPR_{i,t} + \beta_{10} CSRSUS_{i,t} \\
 & + \varepsilon_{i,t} \\
 ENSUS = & \beta_0 + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} \\
 & + \beta_6 INDU_{i,t} + \beta_7 BRDIND_{i,t} + \beta_8 ACIND_{i,t} + \beta_9 EXPR_{i,t} + \beta_{10} CSRSUS_{i,t} \\
 & + \varepsilon_{i,t} \\
 SSUS = & \beta_0 + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 AGE_{i,t} \\
 & + \beta_6 INDU_{i,t} + \beta_7 BRDIND_{i,t} + \beta_8 ACIND_{i,t} + \beta_9 EXPR_{i,t} + \beta_{10} CSRSUS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}
 \end{aligned}$$

جدول 2
طرق قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
أولاً: طريقة قياس المتغيرات التابعة:			
الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية	TOTSUS	إجمالي المؤشرات التي تم الإفصاح عنها في جميع الأبعاد ÷ إجمالي مؤشرات الاستدامة الكلية × 100.	التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير
الإفصاح عن البعد الاقتصادي للاستدامة	ECSUS	إجمالي المؤشرات التي تم الإفصاح عنها في البعد الاقتصادي للاستدامة ÷ إجمالي مؤشرات البعد الاقتصادي للاستدامة × 100.	الاستدامة التي تصدرها وتنشرها الشركات السعودية المدرجة لعام 2020.
الإفصاح عن البعد البيئي للاستدامة	ENSUS	إجمالي المؤشرات التي تم الإفصاح عنها في البعد البيئي للاستدامة ÷ إجمالي مؤشرات البعد البيئي للاستدامة × 100.	
الإفصاح عن البعد الاجتماعي للاستدامة	SSUS	إجمالي المؤشرات التي تم الإفصاح عنها في البعد الاجتماعي للاستدامة ÷ إجمالي مؤشرات البعد الاجتماعي للاستدامة × 100.	
ثانياً: طريقة قياس المتغيرات المستقلة:			
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	التقارير المالية
الأداء المالي	ROA	صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول.	وتقارير مجلس الإدارة وتقارير
مديونية الشركة	LEV	الديون طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول.	الاستدامة التي تصدرها وتنشرها
ربحية السهم	EPS	صافي الدخل ÷ عدد الأسهم.	الشركات السعودية المدرجة لعام 2020.
عمر الشركة	AGE	السنة الحالية - سنة التأسيس.	
نوع قطاع الشركة	INDU	يتم إعطاء قيمة (1) إذا كانت الشركة صناعية، وقيمة (0) إذا كانت الشركة غير صناعية.	
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	BRDIND	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ÷ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.	
استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	ACIND	عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.	
وجود خبير مالي في لجنة المراجعة	EXPR	عدد الخبراء الماليين في لجنة المراجعة ÷ إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.	
لجنة الاستدامة	CSRSUS	يتم إعطاء قيمة (1) إذا كان لدى الشركة لجنة استدامة، وقيمة (0) إذا لم يكن لدى الشركة لجنة استدامة.	

النتائج والتفسيرات

الإحصاء الوصفي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية في الشركات السعودية المدرجة لعام 2020

فيما يلي استعراض للإحصاء الوصفي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية: الإفصاحات العامة للاستدامة، والبعد الاقتصادي للاستدامة، والبعد البيئي للاستدامة، والبعد الاجتماعي للاستدامة.

جدول 3

الإحصاء الوصفي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية في الشركات السعودية المدرجة لعام 2020

م	البعد	عدد الشركات	عدد المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
1	الإفصاحات العامة	181	56	0.34	0.05	0.29	0.68
2	البعد الاقتصادي	181	17	0.32	0.06	0.29	0.59
3	البعد البيئي	181	32	0.03	0.12	0.00	0.75
4	البعد الاجتماعي	181	40	0.15	0.12	0.05	0.73
	مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية	181	145	0.22	0.08	0.12	0.66

يعرض جدول (3) وصفاً لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية في الشركات السعودية المدرجة خلال عام 2020؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية (22%)، وبانحراف معياري (0.08)، وكان أعلى متوسط حسابي لمستوى إفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية (34%) للإفصاحات العامة عن الاستدامة، بينما كان أدنى متوسط حسابي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية (3%) للبعد البيئي للاستدامة.

يعرض جدول (4) وصفاً لمتوسط مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية وأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإفصاحات العامة في القطاعات التي تنتمي إليها الشركات السعودية المدرجة خلال عام 2020؛ حيث كان أعلى متوسط لمستوى الإفصاح عن الإفصاحات العامة للاستدامة (49%) لقطاع الاتصالات، وكان أعلى متوسط لمستوى الإفصاح عن البعد الاقتصادي للاستدامة (43%) لقطاع الاتصالات، وكان أعلى متوسط حسابي لمستوى الإفصاح عن البعد البيئي للاستدامة (38%) لقطاع الطاقة، وكان أعلى متوسط حسابي للإفصاح عن البعد الاجتماعي للاستدامة (41%) لقطاع الاتصالات، وكان أعلى متوسط إفصاح عن مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية (41%) لقطاع الاتصالات.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول: إن الاختلاف أو التباين في الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية بين القطاعات قد يرجع إلى الأسباب الآتية:

- 1 - أن طبيعة الشركات واختلافها باختلاف القطاعات التي تنتمي لها قد يكون له أثر في زيادة مستوى الإفصاح عن الاستدامة أو انخفاضه؛ فمثلاً القطاعات الصناعية والحساسة بيئياً قد تسعى إلى زيادة الإفصاح عن الاستدامة. بالإضافة إلى أن وجود بعض الشركات الكبيرة في بعض القطاعات حسنت من أدائها العام؛ ومن ثم زادت من الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية؛ مثل شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في قطاع الطاقة، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في قطاع المواد الأساسية، وشركة الاتصالات السعودية (STC) في قطاع الاتصالات.
- 2 - أن الإفصاح عن أبعاد الاستدامة مازال طوعياً وغير إلزامي على الشركات السعودية المدرجة، كما في بعض بنود حوكمة الشركات في المملكة.
- 3 - عدم وجود أي معيار أو لائحة تجبر هذه الشركات على الإفصاح عن الاستدامة، وعدم وجود مؤشر لاستدامة الشركات في المملكة.
- 4 - أن بعض مؤشرات أبعاد الاستدامة الكلية قد لا تتناسب في تطبيقها مع بيئة الأعمال السعودية.
- 5 - زيادة متطلبات الإفصاح عن الاستدامة قد يكون مكلفاً للشركات.
- 6 - زيادة أو انخفاض عدد الشركات في كل قطاع قد يؤثر على زيادة أو انخفاض مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية.
- 7 - اختلاف جوانب ومؤشرات الاستدامة التي قد تفصح عنها الشركات، وذلك بحسب طبيعة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركات.

جدول 4

الإحصاء الوصفي لمتوسط مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية وأبعادها
في القطاعات التي تنتمي إليها الشركات السعودية المدرجة لعام 2020

م	القطاع	عدد الشركات	متوسط الإفصاحات العامة	متوسط البعد الاقتصادي	متوسط البعد البيئي	متوسط البعد الاجتماعي	متوسط الاستدامة الكلية
1	الطاقة	5	0.44	0.38	0.38	0.27	0.37
2	المواد الأساسية	42	0.34	0.32	0.03	0.15	0.22
3	السلع الرأسمالية	11	0.29	0.30	0.00	0.10	0.18
4	الخدمات التجارية والمهنية	4	0.29	0.29	0.00	0.13	0.19
5	النقل	5	0.29	0.29	0.01	0.13	0.20

تابع / جدول 4

الإحصاء الوصفي لمتوسط مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية وأبعادها
في القطاعات التي تنتمي إليها الشركات السعودية المدرجة لعام 2020

م	القطاع	عدد الشركات	متوسط الإفصاحات العامة	متوسط البعد الاقتصادي	متوسط البعد البيئي	متوسط البعد الاجتماعي	متوسط الاستدامة الكلية
6	السلع طويلة الأجل	6	0.31	0.29	0.00	0.13	0.21
7	الخدمات الاستهلاكية	10	0.31	0.30	0.00	0.11	0.20
8	الإعلام والترفيه	2	0.33	0.29	0.00	0.09	0.19
9	تجزئة السلع الكمالية	8	0.34	0.32	0.02	0.17	0.22
10	تجزئة الأغذية	4	0.35	0.29	0.00	0.10	0.20
11	إنتاج الأغذية	12	0.35	0.30	0.02	0.17	0.22
12	الرعاية الصحية	8	0.32	0.30	0.00	0.09	0.19
13	الأدوية	1	0.36	0.29	0.00	0.08	0.19
14	البنوك	11	0.42	0.40	0.06	0.26	0.29
15	الاستثمار والتمويل	4	0.31	0.29	0.00	0.06	0.18
16	التأمين	29	0.29	0.31	0.01	0.11	0.19
17	التطبيقات وخدمات التقنية	2	0.29	0.29	0.02	0.11	0.20
18	الاتصالات	4	0.49	0.43	0.27	0.41	0.41
19	المرافق العامة	2	0.47	0.38	0.17	0.30	0.35
20	إدارة وتطوير العقارات	11	0.31	0.31	0.03	0.13	0.21
	الإفصاح عن الاستدامة الكلية وأبعادها في القطاعات التي تنتمي إليها الشركات	181	0.34	0.32	0.03	0.15	0.22

جدول 5

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير VARIABLE	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	الوسيط
الاستدامة TOTSUS	0.22	0.08	0.12	0.66	0.19
الاستدامة الاقتصادية ECSUS	0.32	0.06	0.29	0.59	0.29
الاستدامة البيئية ENSUS	0.03	0.12	0.00	0.75	0.00
الاستدامة الاجتماعية SSUS	0.15	0.12	0.05	0.73	0.10
حجم الشركة SIZE	14.83	1.90	10.57	21.37	14.54
الأداء المالي ROA	0.01	0.09	-0.39	0.21	0.02
مديونية الشركة LEV	0.28	0.28	0.00	2.67	0.25
ربحية السهم EPS	0.55	2.39	-12.17	8.36	0.57

تابع / جدول 5
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير VARIABLE	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصى	الوسيط
AGE عمر الشركة	28.03	15.06	4.00	67.00	28.00
INDU نوع قطاع الشركة	0.40	0.49	0.00	1.00	0.00
BRDIND استقلالية أعضاء المجلس	0.47	0.13	0.29	1.00	0.43
ACIND استقلالية أعضاء لجنة المراجعة	0.78	0.25	0.25	1.00	0.80
EXPR خبير مالي في لجنة المراجعة	0.68	0.25	0.25	1.00	0.67
CSRSCO لجنة الاستدامة	0.15	0.36	0.00	1.00	0.00

يعرض جدول (5) وصفاً لمتغيرات الدراسة، و جدول (6) يستعرض مقارنة المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة بين هذه الدراسة وبعض الدراسات في دول مختلفة، ويمكن تلخيص أهم المقارنات في النقاط الآتية:

- تعد هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة بحسب علم الباحث في المملكة العربية السعودية التي تناولت الإفصاح عن الإفصاحات العامة للاستدامة، وكانت نسبة مستوى الإفصاح عن الإفصاحات العامة للاستدامة (34%)، وتعد هذه النسبة منخفضة وأقل من المتوسط (50%).
- أن هناك تبايناً بسيطاً في نسبة مستوى الإفصاح عن البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي للاستدامة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في السوق السعودية. كما أن هناك تبايناً واضحاً بين نسبة مستوى الإفصاح عن البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي للاستدامة بين هذه الدراسة والدراسات الأخرى في الدول العربية، كما أن هناك تبايناً كبيراً في مستوى الإفصاح عن البعد البيئي للاستدامة بين هذه الدراسة والدراسات الأجنبية الأخرى، وفي ضوء ما سبق قد يعود سبب التباين في الإفصاح عن الاستدامة الكلية وأبعادها بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في المملكة وفي بعض الدول العربية والأجنبية إلى الآتي:
- اختلاف سنة وعينة الدراسة باختلاف الدول المتقدمة والدول النامية.
- أن هناك بعض جوانب ومؤشرات أبعاد الاستدامة قد لا تتناسب مع بعض البيئات والشركات في تطبيقها.
- تغير متطلبات الإفصاح عن الاستدامة من خلال GRI وزيادتها من فترة إلى أخرى.
- التباين في مدى اهتمام ووعي الشركات وأصحاب المصلحة بأهمية الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية.

جدول 6
مقارنة مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة الكلية بين هذه الدراسة
وبعض الدراسات في بعض الدول المختلفة

اسم الباحث وسنة النشر	مكان الدراسة	نوع القطاع	المتوسط الحسابي لأبعاد الاستدامة الكلية			
			الإفصاحات العامة	البعد الاقتصادي	البعد البيئي الاجتماعي	البعد الاستدامة الكلية
(هذه الدراسة، 2022)	السعودية	جميع القطاعات	34%	32%	3%	22%
(Alotaibi, 2020)	السعودية	القطاعات غير المالية	---	---	9%	---
(قنديل، 2016)	السعودية	القطاع الصناعي	---	45%	8%	17%
(مليجي، 2015)	السعودية	جميع القطاعات	---	---	---	48%
(إبراهيم، 2020)	مصر	جميع القطاعات	64%	53%	45%	49%
(الججوي والخفاجي، 2020)	العراق	القطاعات غير المالية	36%	37%	8%	18%
(الشرايعة، 2017)	الأردن	القطاع الصناعي	---	52%	41%	31%
(Fola and Laka, 2021)	نيجيريا	الزيت والغاز	---	65%	11%	51%
(Giannarakis et al., 2020)	أمريكا	أكبر 500 شركة	---	---	56%	---
(Mahmood et al., 2018)	باكستان	أفضل 100 شركة	---	68%	38%	32%
(KKIII and Kuzey, 2017)	تركيا	الشركات غير المالية	---	---	---	44%

ولاختبار مدى ملاءمة نموذج الدراسة لتحليل الانحدار الخطي والاختبارات المعلمية،
اختبر الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي، للتأكد من خلو البيانات من القيم المتطرفة،
كما استخدم اختباران للتوزيع الطبيعي للبيانات، هما Kolmogorov-Smirnova (KS) and
Shapiro-Wilk (SW)، وينصان على أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت الدلالة
Sig>0.05، وقد أظهرت النتائج أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة لمعظم متغيرات
الدراسة Sig>0.05، أو أقرب إلى مستوى المعنوية؛ وبناءً على ذلك يخلص الباحث إلى أن
توزيع متغيرات الدراسة لا يختلف عن التوزيع الطبيعي.

جدول 7
مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	حجم الشركة	الأداء المالي	مديونية الشركة	ربحية السهم	عمر الشركة	نوع القطاع	استقلالية مجلس الإدارة	استقلالية لجنة المراجعة	خبير مالي في لجنة المراجعة	لجنة الاستدامة
حجم الشركة	1									
الأداء المالي	.200	1								
مديونية الشركة	.259	-.061	1							
ربحية السهم	.182	.731	-.009	1						
عمر الشركة	.136	.081	-.152	.110	1					
نوع القطاع	-.059	.055	-.246	-.025	.279	1				
استقلالية مجلس الإدارة	-.238	-.196	-.158	-.234	-.070	.088	1			
استقلالية لجنة المراجعة	.018	-.043	.185	-.001	-.306	-.248	.127	1		
خبير مالي في لجنة المراجعة	-.057	.035	-.118	-.016	.056	.060	.055	-.071	1	
لجنة الاستدامة	.497	.106	.049	.193	.041	.103	-.181	-.059	-.046	1

كما أجري اختبار الارتباط الخطي والارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Multi-collinearity Test and Autocorrelation)، ويوضح هذا الاختبار وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر؛ مما يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا حسبت قيمة المعامل بين المتغيرات المستقلة، بحسب نموذج الدراسة، وأظهرت النتائج - على نحو ما في جدول (7) - أن أعلى معامل ارتباط هو (0.731) بين ربحية السهم والأداء المالي، وهي أقل من (0.80)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة، وأن أي قيمة لمعامل الارتباط تتجاوز (0.80) تعد مؤشراً على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد مرتفعة (Gujarati and Porter, 2009)، ومع ذلك أجريت اختبارات إضافية تأكيدية، منها:

- 1 - إجراء اختبار إضافي استبعدت فيه ربحية السهم من جميع الاختبارات؛ للتأكد من أنه لا يؤثر على نتائج الاختبارات بسبب ارتباطه مع الأداء المالي؛ ومن ثم ظهرت النتائج متقاربة ولا يوجد نتائج مختلفة.
- 2 - استخدام اختبار Robust Test التأكيدي، الذي يقوم بالتخفيف من تأثير القيم المتطرفة.
- 3 - حساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، والتباين المسموح به Tolerance، واختبار الارتباط الذاتي بحساب قيمة مؤشر دربن واتسون Durbin-Watson Test (DW) لمتغيرات الدراسة، ولم تظهر النتائج وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد مرتفعة.

اختبار نموذج الانحدار الخطي (Linear Regression):

جدول 8

نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر المتغيرات المستقلة

على الإفصاح عن مجموع أبعاد الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة لعام 2020

المتغير	الاستدامة الكلية			البعد الاقتصادي			البعد الاجتماعي			البعد البيئي		
	P>t	T	Cof.	P>t	t	Cof.	P>t	t	Cof.	P>t	t	Cof.
حجم الشركة	0.01	5.85	0.01	0.01	4.13	0.00	0.02	4.71	0.00	0.02	2.58	0.01
الأداء المالي	-0.07	-0.98	0.33	-0.06	-1.32	0.18	-0.10	-0.98	0.32	-0.03	-0.45	0.65
مديونية الشركة	0.00	0.00	0.99	0.00	0.75	0.45	0.02	1.02	0.30	-0.00	-0.33	0.73
ربحية السهم	0.00	0.41	0.68	0.00	0.93	0.35	0.00	0.58	0.56	-0.00	-0.26	0.79
عمر الشركة	0.00	0.18	0.86	0.00	0.56	0.57	0.00	1.46	0.14	-0.00	-1.53	0.12
نوع قطاع الشركة	0.00	0.73	0.46	0.00	0.48	0.63	0.00	0.45	0.65	0.02	1.33	0.18
استقلالية مجلس الإدارة	-0.00	-0.07	0.94	-0.02	-1.24	0.21	0.01	0.24	0.80	-0.01	-0.31	0.75
استقلالية لجنة المراجعة	-0.00	-0.33	0.74	0.01	1.37	0.17	0.00	0.22	0.82	-0.03	-1.16	0.24
الخبر المالي في لجنة المراجعة	-0.00	-0.12	0.90	-0.01	-0.94	0.34	0.01	0.67	0.50	-0.02	-0.65	0.51
لجنة الاستدامة	0.10	7.16	0.00	0.03	2.44	0.01	0.13	4.82	0.00	0.11	2.76	0.00
الثابت	-0.04	-0.85	0.39	0.15	3.67	0.00	-0.22	-3.02	0.00	-0.22	-2.09	0.03
المشاهدات	181											
F (10, 170)	5.61			2.95			9.56			2.09		
Prob > F	0.000			0.002			0.000			0.028		
R-square	0.531			0.308			0.435			0.330		
Root MSE	0.574			0.048			0.093			0.103		

t statistics in parentheses

*** p < 0.01, ** p < 0.05

بهدف اختبار فروض الدراسة، استخدم البرنامج الإحصائي (STATA)، طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS)، وكانت النتائج على النحو الآتي:

- 1 - يوجد أثر إيجابي ومعنوي لحجم الشركة للشركات السعودية المدرجة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فالشركات كبيرة الحجم تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة؛ وذلك لإرضاء أصحاب المصلحة وتخفيف الضغوط عليها، وخفض حجم تكلفة إنتاج المعلومات وتحسين سمعة الشركة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (مليجي 2015؛ Ong, 2016)؛ ومن ثم صحة الفرض الأول. بينما تختلف مع دراسة كل من (يوسف وآخرين، 2018؛ Tiamiyu et al., 2021؛ Indrianisih & Agustina, 2020) حيث لا يوجد أي أثر لحجم الشركة على الإفصاح عن الاستدامة؛ أي أن الشركات الأصغر حجماً لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة؛ لأنها قد لا تواجه ضغوطاً أكثر من أصحاب المصلحة.
- 2 - لا يوجد أثر للأداء المالي للشركات السعودية المدرجة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ فالشركات التي تحقق أرباحاً من الأنشطة التي لها تأثير على البيئة والمجتمع تفضل عدم الإفصاح عن الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (يوسف وآخرين، 2018؛ قنديل، 2016؛ Lestari & Vadila, 2020)؛ ومن ثم رفضت صحة الفرض الثاني. وتختلف مع دراسة كل من (مليجي، 2015؛ Ong, 2016)، بأن هناك أثراً إيجابياً للأداء المالي على الإفصاح عن الاستدامة؛ فالشركات ذات الأداء المالي العالي - وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة - لديها استعداد لزيادة الإفصاح عن معلومات الاستدامة؛ وذلك تلبية لتوقعات أصحاب المصلحة وزيادة قيمة الشركة؛ ومن ثم زيادة ثروة المساهمين.
- 3 - لا يوجد أثر لمديونية الشركة في الشركات السعودية المدرجة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فالشركات ذات المديونية العالية لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (قنديل، 2016؛ Fuadah et al 2019) ومن ثم رفض صحة الفرض الثالث. وتختلف مع دراسة كل من (KKII 2019؛ Fuadah et al., 2019؛ Nguyen and Nuguyan, 2020)؛ (Kuzey and عبدالحليم وأحمد، 2017) في أنه يوجد أثر لمديونية الشركة على الإفصاح عن الاستدامة، فالشركات التي لديها مديونية عالية هي شركات محفوفة بالمخاطر؛ مما يجعل من الصعب عليها الحصول على تمويل إذا لم تفصح عن معلومات شاملة عن أنشطتها لطمأنة الدائنين بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم فهي تميل إلى الإفصاح عن معلومات الاستدامة تلبيةً لاحتياجات أصحاب المصلحة.
- 4 - لا يوجد أثر لربحية السهم على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهين

وآخرين (2019) في عدم وجود أثر لربحية السهم على الإفصاح البيئي والاجتماعي؛ ومن ثم رفضت صحة الفرض الرابع. وتختلف مع دراسة شاهين وآخرين (2019) في وجود أثر لربحية السهم على الإفصاح الاقتصادي. وعليه يمكن القول: إن الشركات التي ربحية أسهمها منخفضة قد لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة، وفي المقابل قد ترى بعض الشركات التي ربحية أسهمها عالية عدم الحاجة إلى زيادة الإفصاح عن معلومات الاستدامة لزيادة قيمة الشركة وتحسين سمعتها وزيادة ثروة المساهمين وأصحاب المصلحة.

5 - لا يوجد أثر لعمر الشركة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. فالشركات الناشئة أو الجديدة التي لا يمكنها أن تستوعب مفهوم الاستدامة والإفصاح عنه لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (تلاولة وجودة، 2016)؛ ومن ثم رفضت صحة الفرض الخامس. بينما تختلف مع دراسة كل من (أبو الهيجاء 2019؛ قنديل، 2016؛ Alotaibi, 2020)، في أنه يوجد أثر لعمر الشركة على الإفصاح عن الاستدامة؛ فالشركات ذات الخبرة الطويلة في قضايا الاستدامة تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة.

6 - لا يوجد أثر لنوع قطاع الشركة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. فالشركات التي لا تعمل في قطاعات حساسة بيئياً؛ مثل شركات (قطاع البنوك وقطاع التأمين) قد لا تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة؛ لأنه قد لا يكون لأنشطتها تأثير على البيئة والمجتمع؛ ومن ثم قد لا تواجه ضغوطاً من أصحاب المصلحة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (تلاولة وجودة، 2016؛ Hidayah et al., 2019؛ Dissanayake et al., 2018؛ Ong (2016) أي أثر للشركات العاملة في قطاعات المعادن، والتعدين، والطاقة، والمرافق، على الإفصاح عن الاستدامة. وتختلف مع دراسة كل من (أبو الهيجاء، 2019؛ حسن وآخرين، 2017؛ عبدالحليم وأحمد، 2017؛ Sinaga and Fachrurrozie, 2017)، في أنه يوجد أثر لنوع قطاع الشركة على الإفصاح عن الاستدامة. فالشركات التي تعمل في قطاعات حساسة بيئياً؛ مثل شركات تميل إلى الإفصاح عن الاستدامة؛ لأنها قد تواجه ضغوط أكبر من أصحاب المصلحة في المحافظة على البيئة.

7 - لا يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. فالشركات التي يتكون مجلس إدارتها من أعضاء مستقلين ولم يقوموا بواجباتهم ووظائفهم على الوجه المطلوب من خلال مراقبة المديرين، والاهتمام بتلبية احتياجات أصحاب المصلحة،

فإنهم غير قادرين على التأثير على الشركات في الإفصاح عن الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Willyanto *et al.*, 2019)؛ ومن ثم رفضت صحة الفرض السابع. وتختلف مع دراسة عبدالحليم وأحمد (2017)، في أنه يوجد أثر لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة بوصف ذلك إحدى ممارسات حوكمة الشركات على الإفصاح عن الاستدامة.

8 - لا يوجد أثر لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من (عبدالمجيد، 2016؛ Madi *et al.*, 2014). ومن ثم رفضت صحة الفرض الثامن. وعليه؛ يمكن القول: إن الشركات التي لديها أعضاء مستقلون في لجنة المراجعة قد لا يكون لديهم الوعي بأهمية الإفصاح عن الاستدامة.

9 - لا يوجد أثر للخبير المالي في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حامد وآخرين، 2020؛ Madi *et al.*, 2014؛ Biçer and Feneir, 2019)؛ ومن ثم رفضت صحة الفرض التاسع. وتختلف مع دراسة عبدالمجيد (2016) في أنه يوجد أثر للخبير المالي في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح البيئي. ويمكن القول إن وجود خبير مالي في لجنة المراجعة لا يؤثر على مستوى الإفصاح عن الاستدامة.

10 - يوجد أثر للجنة الاستدامة على مستوى الإفصاح عن مجموع الاستدامة وأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. فالشركات التي لديها لجنة الاستدامة بوصفها أحد عناصر حوكمة الشركات من المرجح أن توفر قدراً أكبر من الإفصاح عن الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Spallini *et al.*, 2021؛ Raquiba and Ishak, 2020؛ K Kilil and Kuzey, 2017)، ومن ثم قبلت صحة الفرض العاشر.

الخلاصة

أوضحت الدراسة تبين مستوى الإفصاح عن الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة، ووجدت أن أهم عاملين لتحفيز الشركات للإفصاح عن الاستدامة هما حجم الشركة ووجود لجنة الاستدامة. وثقت الدراسة انخفاض مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية في الشركات السعودية المدرجة خلال فترة الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة في المملكة والدول العربية والأجنبية؛ حيث بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن الاستدامة الكلية (22%). وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الإفصاح عن الاستدامة ما زال اختياريًا، بالإضافة إلى عدم وجود معايير أو لوائح تنظم الإفصاح عن الاستدامة وتجبر الشركات السعودية على ذلك الإفصاح، وكان مستوى الإفصاح عن الإفصاحات العامة للاستدامة في الشركات السعودية المدرجة الأعلى بمتوسط 34%، بينما كان مستوى الإفصاح عن البعد البيئي للاستدامة في

الشركات السعودية المدرجة الأقل بمتوسط 3%، وعلى المستوى القطاعي كان أكثر القطاعات إفصاحاً عن الاستدامة الكلية هو قطاع الاتصالات بنسبة إفصاح نحو 15%، في حين أن أقل القطاعات إفصاحاً عن الاستدامة الكلية هو قطاع الاستثمار والتمويل بنسبة إفصاح نحو 6%. وفي ضوء نتائج الدراسة التي توصل إليها يمكن التوصية بما يأتي:

- 1 - ضرورة توعية أصحاب المصلحة من مستثمرين وعملاء ومقرضين، والمجتمع كله بشأن أهمية الإفصاح عن الاستدامة والمنافع المتوقعة منه. ومن ثم سيزيد الضغط على الشركات لزيادة الإفصاح عن الاستدامة لتلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم بشأن الإفصاح عن المعلومات المهمة المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للشركة إلى جانب الأداء الاقتصادي.
- 2 - إصدار معيار محاسبي أو إرشادات للإفصاح عن الاستدامة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يمثل إطاراً عاماً ومرشداً للشركات ويساعدها على القياس والإفصاح المحاسبي عن الاستدامة، وإضافة مادة في لائحة حوكمة الشركات من قبل هيئة سوق المال السعودي بإلزام الشركات السعودية المدرجة وتشجيعها على الإفصاح عن معلومات الاستدامة بأبعادها الثلاثة، التي تعكس الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات بإصدار تقارير استدامة سنوية مستقلة، وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4).
- 3 - تبني هيئة سوق المال السعودي لمؤشر قياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة، وتحفيز الشركات التي تتبنى مستويات مرتفعة من الإفصاح عن الاستدامة وخاصة الشركات الصناعية، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية، تسهيل القروض الحكومية.
- 4 - تطوير مقررات المحاسبة في كليات الأعمال بالجامعات السعودية بتضمينها لمحاسبة الاستدامة وإجراء بحوث مستقبلية لفحص تأثير مجموعة أخرى من محددات تقارير الاستدامة، التي لم تشملها الدراسة التطبيقية.

المراجع

- أحمد حامد محمود عبدالحليم، ونبيل ياسين أحمد، 2017، دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية، *الفكر المحاسبي*، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني: 931-848.
- حسن زكي يوسف، وآية محمد جابر عبدالرحمن، وسيد محمد سيد مصطفى، 2018، بيان أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة: دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثاني: 610-589.
- خالد صبحي أبو الهيجاء، 2019، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر الاستدامة في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، قاعدة معلومات دار المنظومة.
- سعود سمور عبد الحميد الشرايعه، 2017، أثر الإفصاح عن أبعاد تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، قاعدة معلومات دار المنظومة.
- طلال محمد علي الججاوي، وإيمان جواد أحمد الخفاجي 2020، قياس مدى التزام الشركات العراقية بالإبلاغ عن الاستدامة وفقاً لمؤشرات ESG / ISX / S and P ومعايير GRI، بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد الأربعون، العدد الأول: 172-143.
- عبد الحميد أحمد شاهين، ومروة أحمد عبدالرحمن البسطويسى، ورمضان عبد الحميد الميهي، 2019، دراسة تحليلية لمدى التزام شركات مؤشر الاستدامة المصري بإطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة ودوره في ترشيد قرارات المستثمرين. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، المجلد الثالث، العدد الأول: 212-173.
- كمال عبدالسلام علي حسن، وآفاق ذنون إبراهيم، وعصام عبدالمنعم أحمد إسماعيل، 2017، محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول: 385-365.
- محمد تلاولة، ورأفت جودة، 2016، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر محاسبة الاستدامة للشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، المجلد السادس، العدد الثالث: 266-243.

مجدي مليجي عبدالحكيم مليجي، 2015، أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية، *الفكر المحاسبي*، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع: 1-60.

محمد سيد عبدالوهاب عبدالمجيد، 2016، دور لجان المراجعة في تدعيم جودة القياس والإفصاح المحاسبي البيئي في المصارف السودانية، *مجلة الدراسات العليا*، المجلد السادس، العدد الحادي والعشرون: 25-50.

نجا محمد مرعي يونس، 2021، أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، العدد الأول: 361-413.

نهلة محمد السيد إبراهيم، 2020، أثر مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة على الأداء المالي المستقبلي للشركات في ضوء إستراتيجية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة السعودية، *الفكر المحاسبي*، المجلد الرابع والعشرون، العدد 4: 461-492.

نهى عبدالفتاح حامد، وعاطف أحمد العوام، وفريد محرم فريد الجارحي، 2020، تأثير لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية: دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد الرابع: 257-280.

وزارة التجارة، 2018، المعايير الوطنية للاستدامة، وكالة الأعمال التجارية والاستثمار، <https://mc.gov.sa/ar/Pages/NSS.aspx>

ياسر سعيد قنديل، 2016، مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح: دراسة تطبيقية، *مجلة البحوث المحاسبية*، العدد الثاني: 314-380.

Alotaibi, M. M. 2020. Determinants of Sustainability Disclosure of Saudi Listed Companies. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 11(2): 83-97. <https://doi.org/10.7176/jesd/11-2-09>

Bhatia, A. and Tuli, S. 2017. Corporate Attributes Affecting Sustainability Reporting: An Indian Perspective. *International Journal of Law and Management*, 59(3): 322-340. <https://doi.org/10.1108/IJLMA-11-2015-0057>

Biçer, A. A. and Feneir, I. M. 2019. The Impact of Audit Committee Characteristics on Environmental and Social Disclosures. *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147- 4478) 8(3):111-121. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v8i3.262>

Chersan, I. C., Chirila, V., Taran, A., and Danilet, M. 2019. Determinant Factors of Sustainable Reporting In The UK - An Analysis Based on the Reports from

- Gri's Sustainability Disclosure Database. In *Transformations in Business and Economics*, 18(2): 568-585.
- Dissanayake, D., Tilt, C., and Qian, W. 2018. Factors Influencing Sustainability Reporting By Sri Lankan Companies. *Pacific Accounting Review*, 31(1): 84-109. <https://doi.org/10.1108/PAR-10-2017-0085>
- Dissanayake, D., Tilt, C., and Xydias-Lobo, M. 2016. Sustainability Reporting by Publicly Listed Companies in Sri Lanka. *Journal of Cleaner Production*, 129: 169-182. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2016.04.086>
- Fola, D. U. and Laka, D. 2021. Does IFRS Implementation affect Sustainability Reporting in Nigeria? *African Accounting and Finance Journal*, 3.
- Fuadah, L. L., Safitri, R. H., and Yuliani, Y. 2019. Factors Influencing Sustainability Reporting and Financial Performance in Indonesia. *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business*, 3(1): 53. <https://doi.org/10.29259/Sijdeb.V3i1.53-72>
- Geerts, M., Doms, M., and Stas, L. 2021. Determinants of Sustainability Reporting in the Present Institutional Context: The Case of Port Managing Bodies. *Sustainability (Switzerland)*, 13(6). <https://doi.org/10.3390/Su13063148>
- Giannarakis, G., Andronikidis, A., and Sariannidis, N. 2020. Determinants of Environmental Disclosure: Investigating New and Conventional Corporate Governance Characteristics. *Annals of Operations Research*, 294(1-2): 87-105. <https://doi.org/10.1007/S10479-019-03323-X>
- GRI. 2016. Arabic Gri Standards Glossary(Pp.1-21). <https://www.globalreporting.org/How-To-Use-The-Gri-Standards/Gri-Standards-Arabic-Translations/>
- Gujarati, D. N. and Porter, D. C. 2009. Basic Econometrics.
- Hidayah, N., Badawi, A., and Nugroho, L. 2019. Factors Affecting the Disclosure of Sustainability Reporting. *International Journal of Commerce and Finance*, 5(2): 219-229.
- Indrianingsih, I. and Agustina, L. 2020. The Effect of Company Size, Financial Performance, and Corporate Governance on the Disclosure of Sustainability Report. *Accounting Analysis Journal*, 9(2): 116-122. <https://doi.org/10.15294/Aaj.V9i2.31177>
- Kklll, M. Mname. and Kuzey, C. Mname. 2017. Factors Influencing Sustainability Reporting: Evidence from Turkey. *Electronic Journal*, 139-175. <https://doi.org/10.2139/SSrn.3098812>
- Lestari, D. I. and Vadila, M. N. 2020. Do Size of Company and Financial Performance Influence Company to Disclose Sustainability Report? Costing: *Journal of Economic, Business and Accounting*, 4(1): 44-53. <https://journal.ipm2kpe.or.id/index.php/COSTING/Article/View/1172>

- Liu, S. 2015. Corporate Governance and Forward-Looking Disclosure: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 25: 16-30. <https://doi.org/10.1016/J.INTACCAUDTAX.2015.10.002>
- Madi, H. K., Ishak, Z., and Manaf, N. A. A. 2014. The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 16: 486-492. <https://doi.org/10.1016/J.Sbspro.2014.11.106>
- Mahmood, Z., Kouser, R., Ali, W., Ahmad, Z., and Salman, T. 2018. Does Corporate Governance affect Sustainability Disclosure? A Mixed Methods Study. *Sustainability (Switzerland)*, 10(1): 1-20. <https://doi.org/10.3390/Su10010207>
- Michelon, G., and Parbonetti, A. 2012. The Effect of Corporate Governance on Sustainability Disclosure. *Journal of Management and Governance*, 16(3): 477-509. <https://doi.org/10.1007/S10997-010-9160-3>
- Nguyen, A. H. and Nguyen, L. H. 2020. Determinants of Sustainability Disclosure: Empirical Evidence from Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(6): 73-84. <https://doi.org/10.13106/JAFEB.2020.VOL7.NO6.073>
- Ong, S. H. 2016. Measuring the Quality and Identifying Influencing Factors of Sustainability Reporting: Evidence from the Resources Industry in Australia: [Edith Cowan University]. https://doi.org/10.1057/978-1-349-96042-2_425
- Onwuka, G. 2021. Determinants of Sustainability Reporting: A Review of Literature. *Journal of Social and Administrative Sciences Studies*, 5(1): 89-105.
- Pasko, O., Zhang, L., Tuzhyk, K., Proskurina, N., and Gryn, V. 2021. Do Sustainability Reporting Conduct and Corporate Governance Attributes Relate? Empirical Evidence from China. *Problems and Perspectives in Management*, 19(4): 110-123. [https://doi.org/10.21511/ppm.19\(4\).2021.10](https://doi.org/10.21511/ppm.19(4).2021.10)
- Raquiba, H. and Ishak, Z. 2020. Sustainability Reporting Practices in the Energy Sector of Bangladesh. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 10(1): 508-516. <https://doi.org/10.32479/ijeepp.8621>
- Sinaga, K. J. and Fachrurrozie. 2017. The Effect of Profitability, Activity Analysis, Industrial Type and Good Corporate Governance Mechanism on the Disclosure of Sustainability Report. *Accounting Analysis Journal*, 6(3): 347-358. <https://doi.org/10.15294/aaj.v6i3.18690>
- Spallini, S., Milone, V., Nisio, A., and Romanazzi, P. 2021. The Dimension of Sustainability: A Comparative Analysis of Broadness of Information in Italian

Companies. Sustainability (Switzerland), 13(3): 1-22.
<https://doi.org/10.3390/su13031457>

Tiamiyu, M. A., Oyedokun, G. E., and Adeyemo, K. A. 2021. Firm Characteristics and Sustainability Reporting of Listed Manufacturing Companies in Nigeria. *Journal of Management Sciences (MJMS)*, 3(1): 1-22.

Willyanto, P., Marciano, D., and Siswantoyo, D. 2019. Impact of Corporate Governance on Company's Performance with Sustainability Reporting as an Intervening Variable in Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 73: 158-164.
<https://doi.org/10.2991/aicmar-18.2019.12>

ABSTRACT

Determinants of Sustainability Reports in Listed Saudi Companies

Murya S. Habbash

King Khalid University, KSA

Mohammed S. Alqahtani

Abha Technical College, KSA

The study investigates the level of disclosure of sustainability dimensions: economic, environmental, and social, in addition to the general disclosures of sustainability in listed Saudi companies, the study also explores the determinants of sustainability reports in Saudi listed companies.

The content analysis method was used to collect data from annual reports, board reports and sustainability reports Sample and data: The sample consists of (181) companies listed on the Saudi stock market for the year 2020.

The study concluded that the level of disclosure of total sustainability was 22%, which is a low percentage compared to other studies in the Saudi context and in other countries, the level of public disclosures reached 34%, the level of disclosure of the economic dimension of sustainability reached 32%, the level of disclosure in the environmental dimension did not exceed 3%, while the level of disclosure of the social dimension of sustainability is 15%. The study also found that the size of the company and the sustainability committee have a positive and significant impact on the disclosure of sustainability and its dimensions, while there was no impact on the financial performance, leverage, the earnings per share, the company's age, the company sector type, the independence of the members of the board of directors, the independence of the members of audit committees and the financial expert in audit committees on the disclosure of sustainability and its dimensions.

The study provides evidences from Saudi corporate context supporting the stakeholders theory and presents evidence on the determinants of sustainability reports in the Saudi environment; The study confirms that the size of the company and the presence of the sustainability committee are two influential factors in increasing the disclosure of sustainability in Saudi companies.

The study was carried out over a period of one year and the results could be more reliable if the study period was extended for several years.

مريع هباش و محمد القحطاني

مريع سعد هباش، أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، ماجستير ودكتوراه من بريطانيا رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للحوكمة، نشر 28 بحثاً محكماً ومنشوراً في مجلات عالمية في موضوعات منها حوكمة الشركات وإدارة الأرباح والمراجعة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح وغيرها، له كتاب منشور في إدارة الأرباح باللغة الإنجليزية، وكتاب حوكمة الشركات باللغة العربية. (mshabash@kku.edu.sa).

محمد سعيد القحطاني، ماجستير محاسبة، من جامعة الملك عبدالعزيز، عام 2014، محاضر بالكلية التقنية بأبها، مهتم بالمحاسبة المالية، والمحاسبة والإفصاح عن الاستدامة، ومحاسبة التكاليف والإدارية (msalkh@tvte.gov.sa).

حواصط الآءاب والعلوم الاجءماعفة

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مءلة فصلفة مءكمة.
- تصءر عن مءلس النشر العلمف بءامعة الكوفء.
- صءر العءء الأول سنة ١٩٨٠م.
- ءنشر الموضوعاء الءف ءءل فف مءالاء اءءمام الأقسام العلمفة لكلفءف الآءاب والعلوم الاجءماعفة.
- ءنشر الأباء والءراساء باللفءفن العربفة والإنءلفزفة شرفطة أن لا فقل ءءم البءء عن ٥٠ صفءة وأن لا فزفء عن ٢٠٠ صفءة مطبوعة من ءلااء نسخ.
- لا فءصر النشر فف الءولفاء على أعضاء هفئة ءءرفس لكلفءف الآءاب والعلوم الاجءماعفة فءسب؁ بل فشممل ما فعاءل هءه ءءصصاء فف البامعاء والمعاهء الأءرى ءاأل الكوفء وآارءها.
- ءمء المءلة الباءء ءمسفن نسخة من بءءه المنشور كأهءاء.



ءمء الرسالة للأفراء
(٥٠٠ فلس)

رأس هفئة ءءرفر
أ. ء. فعقوب فوسف الكءءرف

نوع الاشتراك	الكوفء	ءءول العربفة	ءءول الأءنبفة
الأفــــراء	٤ ءنانفر	٦ ءنانفر	٢٢ ءولاراً
المؤســــساء	٢٢ ءفناراً	٢٢ ءفناراً	٩٠ ءولاراً

ءمفع المراسلاء ءوءه إلى رأس ءرفر ءولفاء الآءاب والعلوم الاجءماعفة
ص ب ١٧٣٧٠ ءالءفة ٧٢٤٥٤ الكوفء - هاءف ٢٤٨٣٠٢٥٦ (٩٦٥) فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦ (٩٦٥)
ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab
www.apc.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@ku.edu.kw